Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

Journal of University Studies for Inclusive Research
Vol.13, Issue 24 (2023), 12356- 12372
USRIJ Pvt. Ltd

معاهدة فرساي الدولية

إعداد

سهام عبد الله الشهري

الملخص

لمعاهدة فرساي دور كبير في ظهور عصبة الأمم التي كان السلام العالمي والتعاون الدولي لتحقيق السلام بعد الحرب العالمية الاولى التي سببت كوارث مجتمعية وفوضى. تهدف الدراسة الى توضيح كل ما يتعلق بمعاهدة فرساي وما نتج عنها من آثار على المجتمع الدولي. سيتم تقسيم الدراسة إلى أربعة مطالب وهي كالتالي: المطلب الأول: مفهوم المعاهدات الدولية والذي سيتم فيه توضيح مفهوم المعاهدات الدولية حتى يتضح للقارئ ما يأتي بعد ذلك في المطالب القادمة وعلى ذلك سيتم في هذا المطلب بيان تعريف المعاهدة الدولية والعناصر التي تتميز بها المعاهدة الدولية عن غيرها والشروط التي بها تكون الاتفاقية صحيحة. المطلب الثاني: المعاهدات الدولية المبرمة بعد الحرب العالمية الأولى والذي سيتم من خلاله توضيح سبب عقد عدة معاهدات دولية بعد الحرب العالمية الأولى من قبل الدول الحلفاء مع الدول المنهزمة في هذه الحرب، كما سيتم ذكر متى عقدت كل معاهدة وأطرافها وأهم بنودها العقابية للدول المنهزمة والتغيرات القانونية والسياسية التي أحدثتها تلك المعاهدات. المطلب الثالث: نشأة معاهدة فرساي وأهم بنودها والذي سيتناول معاهدة فرساي المبرمة بعد الحرب العالمية الأولى من حيث نشأتها وأهم البنود التي عوقبت بها ألمانيا. واخيرا المطلب الرابع: نتائج معاهدة فرساي سيتم في هذا المطلب عرض نتائج هذه المعاهدة الدولية بالنسبة لألمانيا وبالنسبة للقانون الدولي الجنائي.

الكلمات المفتاحية: *معاهدة فرساي, التعاون الدولي, الحرب العالمية الاولى, المعاهدات الدولية, السلام العالمي*

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

Abstract

The Treaty of Versailles played a major role in the emergence of the League of Nations, which sought global peace and international cooperation to achieve peace after World War I, which caused societal disasters and chaos. The study aims to clarify everything related to the Treaty of Versailles and its effects on the international community. The study will be divided into four demands, which are as follows: The first requirement: The concept of international treaties, in which the concept of international treaties will be clarified so that it becomes clear to the reader what, comes next in the upcoming demands. Accordingly, in this requirement, the definition of an international treaty and the elements that distinguish an international treaty from others will be explained, besides, the conditions under which the agreement is valid. The second requirement is international treaties concluded after World War I, through which the reason for concluding several international treaties after World War I will be explained by the Allied countries with the defeated countries in this war. It will also be mentioned when each treaty was concluded, its parties, its most important punitive provisions for the defeated countries, and the legal changes. And the politics created by those treaties. The third requirement: The origins of the Versailles Treaty and its most important provisions, which will address the Versailles Treaty, concluded after World War I in terms of its origins and the most important provisions with which Germany was punished. Finally, the fourth requirement is the results of the Treaty of Versailles. In this demand, the results of this international treaty concerning Germany and international criminal law will be presented.

Keywords*: Versailles Treaty, international cooperation, World War I, international treaties, world peace*

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، شهد القانون الدولي التقليدي تغييراً جذرياً بعد التوقيع على معاهدة فرساي، فبعد الحرب العالمية الأولى وما أحدثته من أضرار وفوضى عارمة كان المجتمع الدولي بحاجة إلى السلام، وكان لمعاهدة فرساي الدور الكبير في ظهور عصبة الأمم التي كان السلام العالمي والتعاون الدولي من أهم أهدافها، كما أحدثت هذه المعاهدة انقلابه في المفاهيم الجزائية الدولية.

تساؤل الدراسة: ما هو الهدف من معاهدة فرساي؟ ويتفرع لدينا تساؤل آخر وهو: ما الأثر الذي تركته هذه المعاهدة؟

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى بيان هدف هذه المعاهدة وما نتج عنها من آثار.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

خطة وتقسيم الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة مطالب وهي كالتالي:

المطلب الأول: مفهوم المعاهدات الدولية

المطلب الثاني: المعاهدات الدولية المبرمة بعد الحرب العالمية الأولى

المطلب الثالث: نشأة معاهدة فرساي وأهم بنودها

المطلب الرابع: نتائج معاهدة فرساي

المطلب الأول

مفهوم المعاهدات الدولية

-تمهيد وتقسيم:

كون دراستنا تتمحور حول معاهدة دولية فيجب ابتداءً بيان مفهوم المعاهدات الدولية حتى يتضح للقارئ ما يأتي بعد ذلك في المطالب القادمة وعلى ذلك سيتم في هذا المطلب بيان تعريف المعاهدة الدولية والعناصر التي تتميز بها المعاهدة الدولية عن غيرها وشروط صحتها.

أولاً: تعريف المعاهدة الدولية

المعاهدة في اللغة: "تعني العهد والعقد، والعهد كل ما عوهد الله عليه وكل ما بين العباد من المواثيق فهو عهد".[١]

[١] العطا, فاطمة (٢٠١٨) التحفظ على المعاهدات الدولية. ص٨.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

أما في الاصطلاح فقد تعددت تعريفات المعاهدة الدولية ولكن تتفق معظمها على أن المعاهدة هي: اتفاقات مكتوبة تعقد نتيجة توافق إرادة شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي على إحداث آثار قانونية معينة طبقاً لقواعد القانون الدولي.[١]

ثانياً: عناصر المعاهدة الدولية

هناك أربعة عناصر تميز المعاهدة الدولية عن غيرها وهي كالآتي:

١- موضوعها هو الاتفاق، وهو جوهر المعاهدة وأساس وجودها ويختلف مضمون المعاهدة من معاهدة إلى أخرى بحسب طبيعتها ونية أطرافها.

٢- أطرافها هم أشخاص القانون الدولي، كالدول والمنظمات الدولية والأشخاص الاعتبارية في القانون الدولي.

٣- من حيث القانون واجب التطبيق فيجب أن يطبق القانون الدولي على الاتفاق الدولي.

٤- لا يشترط القانون الدولي شكلاً معيناً لكي يكون الاتفاق ملزماً لأطرافه، فيعتبر الاتفاق معاهدة دولية أياً كانت تسميته وسواءً تمت صياغته في وثيقة واحدة أو أكثر.[٢]

ثالثاً: شروط صحة المعاهدة الدولية

حتى تكون المعاهدة الدولية منتجة لآثارها القانونية يجب أن تتوفر بها بعض الشروط وهي كالتالي:

١- أهلية التعاقد: مفهوم الأهلية في القانون الدولي يختلف عن مفهومها في القانون الداخلي، فمعناها في القانون الدولي توفر صفة الشخصية القانونية الدولية للأطراف، وهذه الشخصية لا تتوفر إلا للدول ذات السيادة التامة،

[١] د. الجيلالي، الدين و الحموي، ماجد (١٤٢٤هـ). الوسيط في القانون الدولي العام، دار الشواف، الرياض، ط٢.
العطا , فاطمة (٢٠١٨). التحفظ على المعاهدات الدولية. ص٩.

[٢] نظير (٢٠١٤). المعاهدات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى وآثارها على العالم العربي والإسلامي، المرجع السابق، ص٣٤٢.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

وكذلك المنظمات في حدود معينة، ويجب أن يكون الطرف المتعاقد أهلاً لأن تصدر منه تصرفات تحدث التزاماً دولياً.

٢- سلامة الإرادة: تعني رضا أطراف المعاهدة وإبداء الإرادة لعقدها، أي خلوها من عيوب الإرادة كالإكراه أو الغش أو التدليس.

٣- مشروعية موضوع المعاهدة: أي مشروعية المحل والسبب، الدولة لها حرية مطلقة في تحديد موضوع الاتفاقية وطبيعتها ولكن هناك ضوابط يجب اتباعها وهي:

أ- يجب ألا تتعارض الاتفاقية وقت ابرامها مع قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي العام وإلا تعتبر باطلة بطلاناً مطلقاً، فالقاعدة الآمرة هنا هي كل قاعدة قبلتها الجماعة الدولية في مجموعها ويعترف بها كقاعدة لا يجوز الإخلال بها ولا يمكن تعديلها بقاعدة لاحقة من قواعد القانون الدولي العام لها ذات الصفة، ويشكل مجموع هذه القواعد ما يعرف بالنظام العام الدولي، من أمثلة ذلك تجريم تجارة الرقيق والمخدرات.

ب-ألا ينافي موضوع المعاهدة الآداب العامة أو الأخلاق الدولية أو المبادئ الإنسانية العامة.

ت-أن يكون موضوع الاتفاقية ممكناً.[١]

خاتمة المطلب الأول:

في هذا المطلب تناولنا مفهوم المعاهدة الدولية من خلال استعراض تعريفها والعناصر التي تتميز بها المعاهدة الدولية عن غيرها من الاتفاقيات ووضحنا الشروط التي بها تكون الاتفاقية صحيحة.

[١] د. الجيلالي، الدين و الحموي، ماجد (١٤٢٤هـ). الوسيط في القانون الدولي العام، دار الشواف، الرياض، ط٢.
نظير (٢٠١٤). المعاهدات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى وآثارها على العالم العربي والإسلامي. المرجع السابق، ص٣٤٣.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

المطلب الثاني

المعاهدات الدولية المبرمة بعد الحرب العالمية الأولى

المطلب الثاني

المعاهدات الدولية المبرمة بعد الحرب العالمية الأولى

تمهيد وتقسيم:

في هذا المطلب سنعرض سبب عقد عدة معاهدات دولية بعد الحرب العالمية الأولى من قبل الدول الحلفاء مع الدول المنهزمة في هذه الحرب، ونذكر متى عقدت كل معاهدة وأطرافها وأهم ما ورد فيها.

استمرت الحرب العالمية الأولى بين عامي ١٩١٤م – ١٩١٨م وانتهت بفوز دول الحلفاء، وبدأت مشاكل إحلال السلام في الظهور فأسرع الحلفاء إلى عقد مؤتمر السلام في باريس واستمر حتى ١٩٢٠م، واتفق زعماء الحلفاء على اتفاقيات منفردة للصلح، وليست اتفاقية عامة واحدة لأن الحرب قد غيرت الكثير من معالم الدول وعلاقاتها وخاصة في الوسط وشرق أوروبا، حيث اختفت امبراطوريات أربع وهي امبراطوريات النمسا والمجر وألمانيا وروسيا القيصرية والدولة العثمانية. وقد دامت اجتماعات الحلفاء حوالي ستة أشهر بشكل متقطع وهدفها المعلن هو إيجاد حلول للمشاكل العديدة الناجمة عن الحروب في أوروبا والعالم، ومن ثم دارت مجريات المؤتمر بشكل أساس حول الأمن والتعويضات وإعادة ترتيب الحدود.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

ورغم أن مؤتمر السلام عُقد بحضور ممثلي حوالي ٢٧ دولة إلا أنه اتسم بأمرين: غياب ممثلي الدول المنهزمة، احتكار الأربعة الكبار آنذاك (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا) لفعاليات المؤتمر. وقد شكلت التسويات والاتفاقيات التي جاءت في أعقاب تلك الحرب علامة فارقة في تطور المنظومتين القانونية والسياسية على المستوى الدولي، وبداية علينا التعرف على هذه الاتفاقيات وموضوعاتها وأطرافها وهي كالتالي:[١]

١-**معاهدة فرساي:** وهي موضوع بحثنا وقد وقعت في ٢٨/ يونيو/ ١٩١٩م بين الحلفاء وألمانيا. وسيتم التحدث عنها في المطالب القادمة.

٢-**معاهدة سان جيرمان:** وقعت في ١٠/سبتمبر/١٩١٩م، بموجبها اعترفت النمسا باستقلال المجر، كما وافقت على إعطاء إيطاليا منطقة جنوب التيرول وشاطئ دلماسيا وشاطئ الأدرياتيك ومنطقة استيريا، واعترفت فيها النمسا بمسؤوليتها في قيام الحرب العالمية الأولى، وكان لزاماً عليها بالتالي أن تدفع غرامة حربية كما حدد جيشها بما لا يزيد عن (٣٠٠,٠٠٠ جندي) ومنعت من الاتحاد مع ألمانيا وقد نصت المعاهدة على تنازل النمسا عن مناطق واسعة بحيث نقصت إلى ربع مساحتها تقريباً بالإضافة إلى تعهداتها والتزاماتها بتعويضات مالية مدة ثلاثين سنة.[٢]

٣-**معاهدة نويي:** وقعت في ٢٧/ نوفمبر/ ١٩١٩م، خسرت بسببها بلغاريا الكثير من أراضيها وأجبرت على تسليم المنطقة الغربية إلى اليونان مما يبقيها بلا منفذ إلى بحر إيجه وتم منحها ممراً تجارياً فقط، كما تنازلت عن ثلاث مناطق صغيرة في حدودها الغربية لمملكة الصرب، وفرض عليها تخفيض التسلح وتسليم الأسطول البلغاري للدول المنتصرة ودفع تعويضات لها.

نظير (٢٠١٤). المعاهدات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى وآثارها على العالم العربي والإسلامي. المرجع السابق، ص٣٤٣.
الفتلاوي, صباح ونصيف (٢٠١١). مقررات مؤتمر الصلح للإمبراطورية الألمانية في عام ١٩١٩م (دراسة تحليلية). مجلة مركز دراسات الكوفة. ص٢٢٠, ٦
الفتلاوي, صباح ونصيف (٢٠١١). مقررات مؤتمر الصلح للإمبراطورية الألمانية في عام ١٩١٩م (دراسة تحليلية) , ص٢٢٠

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

٤-**معاهدة تريانون:** وقعت في ٤/ يونيو/ ١٩٢٠م، خسرت بسببها المجر ثلثي مساحتها ونصف سكانها، وحرمت من المنفذ الوحيد لها على البحر وهو ميناء فيومي الذي ترك تحديد مصيره إلى مفاوضات لاحقه، كما تم تحديد الجيش (٣٥,٠٠٠) جندي، وتعهدت بإعطاء مملكة الصرب دفعات مجانية من الفحم لمدة خمس سنوات، وتعهدت بدفع تعويضات مالية تحدد لاحقاً.

٥-**معاهدة سيفر:** وقعت في ١٠/ أغسطس/ ١٩٢٠م، وكان عقد اتفاقية صلح من الدولة العثمانية في غاية التعقيد لأن الحلفاء خلال فترة الحرب قد عقدوا ثلاث اتفاقيات سرية كلها تمس كيانها وممتلكاتها، وبعد قيام الثورة البلشفية في روسيا القيصرية عام ١٩١٧م، ونشر رجال الثورة هذه الوثائق السرية المحفوظة بوزارة الخارجية القيصرية، والتي تخص المعاهدة، مما أثار نشر تلك الوثائق حرج كبير لبريطانيا، والتي قطعت مع نفسها عهود كثيرة مع الشريف حسين وثورته ضدها وهذا ما أوجد تناقض بين تلك الاتفاقيات السرية، واضطرت الدولة العثمانية إلى توقيع المعاهدة بعد أن هدد الحلفاء بإخراجها من أوروبا كلها إذا رفضت التوقيع، وقضت المعاهدة على سلخ الولايات العربية عن الدولة العثمانية فقد أخذت بريطانيا وفرنسا كل من العراق وفلسطين وسوريا، لتصيح دولاً خاضعة للانتداب، ومنحت المعاهدة (أزمير) والاقسام الداخلية التابعة لها استقلالاً ذاتياً، وأن تصبح (أرمينيا) دولة مستقلة، وضم إقليم (تراقيا) لليونان ومعظم أراضي الأناضول الجنوبية لفرنسا وبعض أراضي الأناضول الجنوبية لإيطاليا.

٦-**معاهدة لوزان:** تمت هذه المعاهدة في سويسرا ١٩٢٣م، حيث ألغت هذه الاتفاقية اتفاقية سفير، ونتج عن هذه المعاهدة تثبيت الحدود الحالية للدول في المنطقة والتوصية بتأمين الحقوق الثقافية للأكراد داخل دولتي تركيا الجديدة

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

والعراق المستحدث، وموافقة الأتراك على استقلال المناطق العربية، وتوقف الحلفاء عن المطالبة باستقلال الأكراد والأرمن، وهي تعتبر آخر المعاهدات المتعلقة بانتهاء الحرب العالمية الأولى.[1]

خاتمة المطلب الثاني:

في هذا المطلب تم عرض المعاهدات التي أبرمت بعد الحرب العالمية الأولى وأهم ما نصت عليه من بنود عقابية للدول المنهزمة والتغيرات القانونية والسياسية التي أحدثتها تلك المعاهدات.

المطلب الثالث

نشأة معاهدة فرساي وأهم بنودها

المطلب الثالث

نشأة معاهدة فرساي وأهم بنودها

تمهيد وتقسيم:

في هذا المطلب سنتناول معاهدة فرساي المبرمة بعد الحرب العالمية الأولى من حيث نشأتها وأهم البنود التي عوقبت بها ألمانيا.

أولاً: نشأة معاهدة فرساي:

[1] نظير (٢٠١٤). المعاهدات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى وآثارها على العالم العربي والإسلامي. مرجع السابق، ص٣٤٤-٣٤٥.
الفتلاوي, صباح ونصيف (٢٠١١). مقررات مؤتمر الصلح للإمبراطورية الألمانية في عام ١٩١٩م (دراسة تحليلية), ص٢٢٠-٢٢٣.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

وجه المؤتمر اهتماماً خاصاً إلى معاهدة الصلح مع ألمانيا وذلك لثقل دورها في الحرب، الدول المنتصرة لم تتفاوض مع ألمانيا وإنما تدارست ما يجب أن يُفرض عليها ثم طلبت منها توقيع معاهدة فرساي كما حرصت على فرض شروط مهينة على ألمانيا، لم يوافق بدايةً الوفد الألماني على توقيعها لأنها لم تلتزم بشروط الاستسلام التي وقعت عليها ألمانيا، فضلاً عن استحالت تنفيذ كثير من نصوص المعاهدة ولكن لم يكن أمامهم سوى التوقيع عليها. وقد سماها هتلر الذي تولى السلطة في ألمانيا عام ١٩٣٣م بـ(إملاء فرساي)، وتم توقيع المعاهدة في ٢٨/ يونيو/ ١٩١٩م.

وسميت معاهدة فرساي بذلك لأنها وقعت في قاعة المرايا بقصر فرساي، وقد بلغ عدد صفحات المعاهدة ٢٣٠ صفحة.

ثانياً: أهم بنود معاهدة فرساي:

١- تم إدراج ميثاق عصبة الأمم في مقدمة جميع المعاهدات، بناءً على إلحاح الرئيس الأمريكي على أن ميثاق عصبة الأمم يجب أن يكون جزءً لا يتجزأ من تسويات الصلح.[١]

٢- اعتراف ألمانيا بمسؤوليتها عن نشوب الحرب العالمية الأولى وتتحمل وحدها مسؤولية الحرب، وبالتالي التزامها بدفع تعويضات للدول المنتصرة، ولكن لم تحدد قيمة هذه التعويضات وترك هذا الأمر لقرار تقدمه لجنة التعويضات من الحلفاء بعد سنتين تبين فيه مقدار ما يجب أن تدفعه ألمانيا وكيفية الدفع، ولكن رغم ذلك فقد تم تحديد مبلغ (خمسة بلايين دولار) في أول الأمر إلى أن ينظروا في الحساب. وتتعهد بتسليم جزء كبير من ثروتها الطبيعية والصناعية للدول المنتصرة.

[١] الفتلاوي, صباح ونصيف (٢٠١١). مقررات مؤتمر الصلح للإمبراطورية الألمانية في عام ١٩١٩م (دراسة تحليلية)، مرجع السابق، ص٢١٨.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

٣- السماح لها في الاحتفاظ بجيش لا يزيد عن (١٠٠,٠٠٠ رجل)، وتجريدها من المدافع الكبيرة عدا كمية محدودة من المدافع الصغيرة، وتحديد سفن الأسطول الألماني بست سفن حربية فقط، وعدم السماح لها بامتلاك غواصات أو طائرات حربية، وفتح قناة كيل للسفن الحربية والتجارية لجميع الدول، وعدم تصنيع الغازات السامة، وإلغاء الخدمة العسكرية الإجبارية، وذلك لإضعاف قوتها العسكرية.

٤- تلتزم ألمانيا بتسليم جميع سفنها التجارية التي تزيد حمولتها عن ١٦٠٠ طن، ونصف السفن التي تتراوح حمولتها ٨٠٠ طن، وكذلك أسطول الصيد، وتتحمل نفقات جيوش الاحتلال وتلتزم ببيع سلعها في بلاد الحلفاء.

٥- بالنسبة لموضوع الحدود، فتم النص على ضم قطاعات من أراضيها لعدد من الدول المجاورة، مثل فرنسا وبلجيكا والدانمرك وغيرها. فقد نصت المعاهدة إلى إعادة الألزاس واللورين إلى فرنسا كما حصلت فرنسا على منجم الفحم في منطقة السار، التي تقرر أن تعهد إدارتها لمدة خمس عشرة سنة إلى لجنة خاصة تحت إشراف عصبة الأمم. وتنازلت ألمانيا عن الجزء الأكبر من جبهتها الشرقية إلى بولندا.

٦- قبول الغاء اتفاقية بريست ليتوفسك مع روسيا السوفيتية واتفاقية بوخارست مع رومانيا.

٧- توزيع المستعمرات الألمانية في افريقيا على الدول المنتصرة في إطار ما سُمي بنظام الانتداب.

٨- ألتزمت ألمانيا بتطبيق الدولة الأولى بالرعاية إلى سائر أعدائها لمدة خمس سنوات، وتخويلهم حق المرور في أراضيها دون أن تُعامل بالمثل، مع فتح قناة (كيل) للملاحة الدولية.

٩- التعهد بمحاكمة الإمبراطور السابق (غليوم الثاني) أمام محكمة دولية بتهمة الجريمة العظمى ضد الأخلاق الدولية، ولكن لم تتم هذه المحاكمة.

ولأجل ضمان أمن فرنسا احتلت الجانب الغربي من نهر الراين لمدة خمس عشرة سنة، وإيجاد منطقة منزوعة السلاح في شرق الراين، ونصت المعاهدة على تكوين لجان خاصة من دول الحلفاء للإشراف على تنفيذ المواد

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

العسكرية الواردة فيها، ومضاف إلى الضمانات العسكرية حصلت فرنسا على ضمانات سياسية بتوقيعها اتفاقيتين مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في ٢٨/يونيو/١٩١٩م والحقتا بمعاهدة فرساي، تعهدت الدولتين فيهما بتقديم المساعدة السريعة لفرنسا في حالة تعرضها لأي اعتداء ألماني مفاجئ أو في حالة عزم ألمانيا إعادة تسليح منطقة الراين.

وقد أرسلت ألمانيا احتجاجات عديدة للمؤتمر قائلة أن هذه المعاهدة وضعت بدافع الانتقام لتدمير البلاد، وأن عدم تحديد مبلغ التعويضات معناه تكبيل ألمانيا بأغلال العبودية الأبدية، وأن المبلغ المطلوب دفعه حالاً يفوق كل ما في ألمانيا من ثروة.[١]

خاتمة المطلب الثالث:

في هذا المطلب تم عرض مكان وتاريخ انعقاد معاهدة فرساي، وأهم البنود العقابية التي فُرضت على ألمانيا بموجب هذه المعاهدة.

[١] نظير (٢٠١٤). المعاهدات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى وآثارها على العالم العربي والإسلامي. مرجع السابق، ص٣٤٤.
الفتلاوي, صباح ونصيف (٢٠١١). مقررات مؤتمر الصلح للإمبراطورية الألمانية في عام ١٩١٩م (دراسة تحليلية)، مرجع سابق، ص٢١٨-٢١٩.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

المطلب الرابع

نتائج معاهدة فرساي

المطلب الرابع

نتائج معاهدة فرساي

تمهيد وتقسيم:

في هذا المطلب سنعرض نتائج هذه المعاهدة الدولية بالنسبة لألمانيا وبالنسبة للقانون الدولي الجنائي.

انبثق عن مؤتمر السلام في باريس خمسة معاهدات، كان أهمها معاهدة فرساي لكونها وقعت مع القطب الرئيسي في الحرب "ألمانيا" وتضمنت المعاهدات الخمس مبدأ المسؤولية الجنائية المزدوجة على الدول والأفراد الطبيعيين، إلا أنها لم تطالب بمحاكمة الحكام أو الرؤساء أو الدول المهزومة بل اكتفت بالنص على محاكمة مجرمي الحرب من القادة فيها، باستثناء معاهدة فرساي التي نصت على محاكمة الامبراطور وكبار القادة في ألمانيا أمام محكمة خاصة تنشأ لهذه الغاية، وبهذا التدوين يكون تاريخ توقيع معاهدة فرساي ٢٨/ يونيو/ ١٩١٩م هو تاريخ الميلاد الفعلي لمسيرة النظام القانوني للجزاء الدولي الحديث.[١]

وقد أقرت المعاهدة مبدأ المسؤولية الجنائية الشخصية ووزعته على فئتين من موادها؛ الفئة الأولى قررت مسؤولية الامبراطور جنائياً، وبذلك سيغدو الحاكم أو الرئيس مسؤولاً دولياً وجنائياً عن جرائم الحرب أو الجرائم التي يرتكبها ضد السلام والإنسانية، وقد نصت المعاهدة على أن: (السلطات المتحالفة والمتحدة تتهم علناً غليوم الثاني

[١] علواش, فريد (٢٠١٣). التقاضي أمام المحاكم الدولية، مجلة الاجتهاد القضائي, ص ٧٠-٧١ ,عدد ٩

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

والامبراطور السابق عن الجريمة العظمى ضد الأخلاق الدولية وقدسية سلطة المعاهدات، وتنشأ محكمة عليا خاصة بمحاكمته...) وهنا تظهر لنا أول محاولة لإنشاء محكمة دولية جنائية.

أما الفئة الثانية فنجد أنها نصت على مسؤولية الأشخاص الطبيعيين من كبار المسؤولين والضباط أو الأفراد المرتكبين لجرائم الحرب أو الجرائم ضد السلام والإنسانية، وعلى أن الحكومة الألمانية تلتزم بتسليم المطلوبين لمحاكم الحلفاء لمقاضاتهم.

وهكذا أصبحت معاهدة فرساي الوثيقة الأولى المسقطة لمبدأ الحصانة القضائية الوطنية التي توفرها الدساتير أو القوانين الوطنية للحكام أو لكبار المسؤولين، هذا في المقام الأول أما في المقام الثاني فقد سجلت معاهدة فرساي سابقة قانونية من خلال الدعوة إلى ضرورة إنشاء قضاء دولي جنائي.

وما تجدر الإشارة إليه أن تطبيق المسؤولية الدولية الجنائية الشخصية على الامبراطور غليوم الثاني لم يكتب له النجاح أو التنفيذ الفعلي؛ بسبب هروب الامبراطور إلى هولندا التي امتنعت عن تسليمه واستفادته من اللجوء السياسي على أراضيها من جهة ومن جهة أخرى فإن الدول المنتصرة لم تكن لديها الإرادة السياسية الكافية لإجبار ألمانيا على تسليم ٨٩٠ مجرم حرب على أراضيها، ولعدم إنشاء محكمة دولية جنائية من جهة أخرى، بالرغم من توقيع الدول المنتصرة على معاهدتين: ١- الأولى متعلقة بتجريم وقمع الإجرام. ٢- الثانية تقرير إنشاء محكمة جنائية دولية. إلا أنه لم يتم التصديق على أي منها.

ثم إن باقي بنود المعاهدة شهدت تطبيقاً صورياً على فئة قليلة من المسؤولين الألمان، فالدول المنتصرة قدمت لائحة إلى ألمانيا بتسليمها كبار المجرمين، ولكن السلطات الألمانية لم تستجب لمطالب الحلفاء بحجة أن ذلك سيثير الرأي العام الألماني ويؤدي إلى اضطرابات، ذلك أن الشعب الألماني ينظر إليهم كأبطال، وقدمت بديلاً عن

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

محاكمتهم أمام قضاء دولي جنائي مؤلف من الدول المنتصرة وأحالتهم على "محكمة الرايخ العليا" وقدم عدد قليل من الأشخاص المتهمين الذين وردت أسماؤهم في القائمة الأصلية، وقد تمت محاكمتهم صورياً.

ونخلص إلى أن معاهدة فرساي رغم الفشل في تطبيقها تبقى الوثيقة الدولية الأولى التي أسست لقيام المبادئ والقواعد الحديثة لاكتمال منظومة القانون الدولي الجنائي والتي ستشهد تطوراً مضطرداً لجهة إقرار المسؤولية الدولية الجنائية الشخصية في القانون الدولي العام.

خاتمة المطلب الرابع:

اتضح لنا من خلال هذا المطلب أبرز نتائج معاهدة فرساي وهي أنها الوثيقة الأولى المسقطة لمبدأ الحصانة القضائية الوطنية التي توفرها الدساتير أو القوانين الوطنية للحكام أو لكبار المسؤولين، بحيث طالبت بمحاكمة الامبراطور غليوم الثاني وعدد من مجرمي الحرب ودعت إلى ضرورة إنشاء محكمة جنائية دولية.

الخاتمة

الحمد لله الذي أكرمنا بتمام هذه الدراسة وها قد وصلنا إلى الخاتمة، لذا يجدر بنا عرض ما تم التوصل إليه من نتائج خلال بحثنا وهي كالآتي:

أولاً: النتائج:

١- اتضح لنا أن الهدف من معاهدة فرساي هو الضغط على ألمانيا واضعاف قوتها العسكرية ومعاقبتها على ما أحدثت في الحرب العالمية الأولى.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

٢- جميع معاهدات الصلح التي أبرمت بعد الحرب العالمية الأولى تحتوي بنود عقابية صارمة للدول المنهزمة.

٣- يظهر انحراف عصبة الأمم عن هدفها الأساس وهو إحلال السلام الدولي وذلك بوضعها بنود غليظة ومهينة لألمانيا، مما أدى بطبيعة الحال إلى حمل ألمانيا ضغينة بسبب تلك البنود، ولذلك يقال ان معاهدة فرساي مسؤولة جزئياً عن قيام الحرب العالمية الثانية.

٤- كونها معاهدات فكان يجب أن تتم المفاوضات بشأن بنودها بين الدول الأطراف وإن كان مضمونها جزائي، ولكن من الأساس لم تتم دعوة أطراف هذه المعاهدات أثناء إبرامها.

٥- أبرز ما نتج عن معاهدة فرساي أنها أول وثيقة مسقطة لمبدأ الحصانة القضائية الوطنية وذلك بإقرارها لمبدأ المسؤولية الدولية الجنائية الشخصية، وهي أول محاولة لإنشاء محكمة جنائية دولية.

قائمة المصادر والمراجع

١- د. الجيلالي، الدين و الحموي، ماجد (١٤٢٤هـ). الوسيط في القانون الدولي العام، دار الشواف، الرياض، ط٢.

٢- العطا، فاطمة (٢٠١٨). التحفظ على المعاهدات الدولية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا (قسم القانون),

٣- العطا, فاطمة (٢٠١٨). التحفظ على المعاهدات الدولية. ص ٩ .

٤- العطا. فاطمة (٢٠١٨). التحفظ على المعاهدات الدولية . ص ٨.

٥- نظير، مروة (٢٠١٤). المعاهدات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى وآثارها على العالم العربي والإسلامي، مجلة البيان السعودية، مجلة البيان والمركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

٦- الفتلاوي، صباح و نصيف (٢٠١١). مقررات مؤتمر الصلح للإمبراطورية الألمانية في عام ١٩١٩م (دراسة تحليلية)، مجلة مركز دراسات الكوفة, العدد ٦.

٧- الفتلاوي, صباح ونصيف (٢٠١١). المعاهدات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى وآثارها على العالم العربي والإسلامي ,ص ٢٢٠-٢٢٣.

٨- الفتلاوي, صباح ونصيف (٢٠١١). مقررات مؤتمر الصلح للإمبراطورية الألمانية في عام ١٩١٩م. دراسة تحليلية,عدد ٦, ص ٢٢٠.

٩- الفتلاوي, صباح ونصيف (٢٠١١) . مقررات مؤتمر الصلح للإمبراطورية الألمانية في عام ١٩١٩م . دراسة تحليلية, ص ٢١٨- ٢١٩.

١٠- الفتلاوي, صباح ونصيف (٢٠١١). مقررات مؤتمر الصلح للإمبراطورية الألمانية في عام ١٩١٩م. دراسة تحليلية , ص ٢٢٠.

١١- علوش، فريد (٢٠١٣). التقاضي أمام المحاكم الدولية، مجلة الاجتهاد القضائي, العدد ٩, ص ٧٠-٧١

١٢- نظير (٢٠١٤). المعاهدات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى وآثارها على العالم العربي والإسلامي, مجلة البيان والمركز العربي للدراسات الانسانية بالقاهرة, ص ٣٤٤.

١٣- نظير (٢٠١٤). المعاهدات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى وآثارها على العالم العربي والإسلامي, ٣٤٢.